

220 شخصية وهيئة: استقالة 4 من أعضاء الهيئة الوطنية للمفوقين خيانة

8 تموز 2021 الساعة 17:29



وقع 53 شخصية وجمعيات ورايطات وهيئات و167 فردا من حقوقيين ومنتقنين على بيان، استنكر "الإستقالة الجماعية والمنسقة لأربعة من أعضاء الهيئة الوطنية للمفوقين والمخفيين قسرا والحاصلة عشية انتخاب مكتبها وذلك في مسعى منهم لتعطيلها، وكأنما قاعدة الفيتوات والتعطيل لا توفر حتى هذه الهيئة".

وجاء في البيان الموقع:

"بتاريخ 2018/11/30، صدر قانون المفوقين والمخفيين قسرا (رقم 105). ورغم حيوية هذا القانون في معالجة قضية مزمنة، فقد صدر أول مرسوم تطبيقي له بتشكيل الهيئة الوطنية المنوط بها الكشف عن مصير المفوقين والمخفيين قسرا (تموز 2020). ثم استغرق استكمال تعيين أعضاء هذه الهيئة سنتين ونصف السنة بفعل استقالات متلاحقة منها لأسباب متفرقة (نيسان 2021). وعليه، تعين

على أعضاء الهيئة أن ينتظروا حتى 9 حزيران 2021 لانتخاب مكتبها الأول برئاسة القاضي سليم الأسطا (سندا للمادة (14) من القانون المذكور).

تبعاً لذلك، يهمننا، نحن الموقعين أدناه، إبداء التالي:

1 - أننا نذكر مجدداً بأن الهيئة الوطنية للمفوقين والمخفيين قسراً أنشئت لمعالجة قضية ضحايا الحرب في لبنان (1975-1990) وتحديد قضية المفوقين والمخفيين قسراً بعد تهميش دام قرابة ثلاثة عقود ونصف. وفي حين أقر مجلس شورى الدولة في قراره التاريخي (4 آذار 2014) بأن أي إنكار لحق ذوي المفوقين بالمعرفة هو بمثابة تعذيب إضافي لهم، فإن أي عرقلة لعمل الهيئة الوطنية التي ان وجدت لوضع حد لهذا العذاب هو بمثابة تعذيب إضافي عدا عن أنه خيانة لحقوق ضحايا ما برحت تنتظر إنصافها.

2- أننا نستنكر بشدة الإستقالة الجماعية والمنسقة لأربعة من أعضاء الهيئة الوطنية والحاصلة عشية انتخاب مكتبها وذلك في مسعى منهم لتعطيلها، وكأنما قاعدة الفيتوات والتعطيل لا توفر حتى هذه الهيئة. وما يزيد من استنكارنا هو أن هذه الإستقالة الرباعية حصلت من دون مبرر معروف، وصدرت عن أشخاص تم تعيينهم من هيئات يفترض بها أن تكون في طليعة المدافعين عن حقوق الضحايا وخصوصاً المفوقين والمخفيين قسراً، وفي مقدمتها نقابتا المحامين في بيروت وطرابلس ونقيا الأطباء في بيروت وطرابلس فضلاً عن مجلس القضاء الأعلى.

3 - أننا نطالب الهيئات المعيّنة للأعضاء المستقلين ووزارة العدل وحكومة تصريف الأعمال المبادرة الفورية إلى تسمية بدائل عنهم ليصار إلى تعيينهم بالطريقة الإدارية. كل ذلك من دون إبطاء. فعدا عن كبر المسؤولية الملقاة على هذه الهيئات في مساعدة المفوقين والمخفيين قسراً وذويهم، فإنها مسؤولة لا تحتل طبيعتها أي انتظار إضافي.

4- إننا إذ ندعو الهيئة الوطنية إلى متابعة أعمالها من دون مزيد من العراقيل، فإننا ندعم سعي لجنة أهالي المخطوفين والمفوقين في لبنان من أجل تطبيق القانون 2018/105 بدون أي تباطؤ. وسنبقي التنسيق معها قائماً إلى حين استكمال تعيين أعضاء الهيئة الوطنية.

الهيئات الموقعة العدد 53

28. الرابطة الثقافية/طرابلس (رامز فري) 1. المفكرة القانونية

29. من -الى 2. ائتلاف استقلال القضاء في لبنان

30. جمعية التنمية للإنسان والبيئة (فضل الله حسونة) 3. المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين (أحمد ديراني)

31. نادي لكل الناس (نجا الأشقر) 4. لجنة حقوق المرأة (الرئيسة عائدة نصرالله)

32. جمعية اصداقاء عند الحاجة للصم 5. شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (زياد عبد الصمد)

33. لجنة الأمهات / طرابلس (نعمت فنج كباره) 6. المركز الدولي للعدالة الانتقالية

34. الهيئات النسائية الموحدة/ طرابلس (نعمت فنج كبارة) 7. تجمع المؤسسات الاهلية في صيدا (ماجد حمتو)

35. جمعية فيستا للتربية المختصة 8. المنتدى المدني التشاركي

36. مجموعة عاملات وعاملون في الفن والثقافة 9. الهيئة اللبنانية للتاريخ (نايلة حمادة و د. مهى شعيب)

ad

37. الحراك المدني/طرابلس (د.هند صوفي) 10. حركة السلام الدائم (فادي أبي علام)

38. شباب البلد/طرابلس (د.هند صوفي) 11. الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركياً (سيلفانا اللقيس)

39. جمعية حقوق الركاب 12. كفى عنف واستغلال (زويا روحانا)

40. حزب تقدّم (جاد شعبان) 13. نعمل من أجل المفقودين Act for Disappeared

41. نظمة "سمكس" 14. التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني- RDFL

42. حركة مناهضة العنصرية 15. الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات - LADE

43. فعل مباشر 16. بيروت مدينتي

44. مهنيات مهنيين - صحة 17. مؤسسة عامل

45. شباب ?? تشرين 18. مركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب (محمد صفا)

46. اتحاد الشباب الديمقراطي اللبناني 19. استديو أشغال عامة